

الرقابة الداخلية ودلالاتها في الحد من الفساد المالي "دراسة تطبيقية في جهات رقابية"

أ.م.د. مجيد الشرع

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

المستخلص :

تعد الرقابة الداخلية في مفهومها المحاسبي أداة منع وأداة اكتشاف لمنحنيات الأمور المالية فهي من حيث المنع تضع إجراءات وضوابط للإدارة تحد من الوقوع في الأخطاء المالية سواء عن قصد أو غير قصد ومن حيث اكتشاف الانحرافات المالية فإنها تمارس بواسطة متخصصين في علم المحاسبة ولديهم سبل المعرفة في كيفية التحقق من صرف الأموال وإثباتها.

وتعني الرقابة من ناحية أخرى كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها الإدارة لمساعدتها في تحقيق الأهداف وكفاءة العمل والمتضمنة الالتزام بسياسة الإدارة وحماية الأصول ومحاولة منع واكتشاف الغش والخطأ .

ومن خلال المعنى المقصود في هذا التقديم نجد أن الرقابة الداخلية هي عبارة عن المجس الحساس في تصيد متطلبات الفساد المالي الذي يعني في مجمله الحصول على المال دون حق مشروع بإتباع أساليب قد تنصب في مجملها بأساليب الغش والخداع.

ومن ناحية أخرى لا بد ان تكون اجهزة الرقابة المالية مؤهلة تاهيلا مهنيا بحيث تكون مهياة لتشخيص الخلل واسباب حدوثه كي تمارس عمليات الرقابة المانعة من جهة وعمليات الرقابة الكاشفة من جهة اخرى.

وستتناول في هذا المحاور الآتية:

المحور الاول : بيئة الرقابة.

المحور الثالث: إجراءات الرقابة.

المبحث الثالث: الطرق الرقابية في تشخيص نواحي الفساد المالي ومعالجتها و الحد منها.

وتقترن هذه المحاور بدراسة تطبيقية على جهات رقابية مثل ديوان الرقابة المالية ومكاتب تدقيق خاصة والبنك المركزي العراقي .

المقدمة:

تعد الرقابة الداخلية في مفهومها العام اداة لتبصير ادارة المؤسسة عن مدى الاتساق في تنفيذ برامجها واهدافها وفقا للصلاحيات المخولة، وهي تعني في هذا المجال معرفة مصادر التمويل للمؤسسة وكيفية تشغيلها وقياسها، ولذلك فإن الرقابة الداخلية تلعب دورا مهما في منع واكتشاف الاخطاء وحماية اصول المؤسسة سواء المادية منها مثل المكنان والمعدات او غير المادية مثل الاصول غير الملموسة.

ولذا تركز الرقابة الداخلية على معيار الكفاءة والكفاية (Effectiveness and efficiency) في عمليات التشغيل وعدالة ومعقولية التقارير المالية والتزام المؤسسة في القوانين والانظمة المرعية.

وتأسيسا على ما ذكر اعلاه فان الرقابة الداخلية تعطي المؤشرات الاستدلالية للمؤسسة عن سير عملها و تكون وسيلة لاكتشاف الانحرافات ومنها عمليات الفساد المالي (Financial Deterioration) ومن هذا المنطلق فإن الفساد المالي يعد تصرفا لايتفق مع الانظمة والقوانين التي تحكم عمل المؤسسة من ناحية ويؤثر تأثيرا فاعلا في عامل الثقة وخاصة في الهيكل التنظيمي الامر الذي تترتب عليه اثارا في الحد من نشاط المؤسسة الابداعي واخذ مكانتها بين المؤسسات العاملة في ذات النشاط.

وسنركز في دراستنا على فاعلية دور الرقابة الداخلية في التاكيد على ان عمليات التشغيل في المؤسسة قد تم تنفيذها وفقا للاتجاهات الصحيحة وان المؤشرات الاستدلالية تؤكد هذا المعنى، ثم نتطرق في الدراسة الى تحديد الاخطار التي تحيط في بيئة المؤسسة والتي تحد من فاعلية الرقابة الداخلية ومن ثم تشخيص تلك الاخطار تشخيصا مهنيا بحيث تبرز معالمها بصورة لاتقبل الشك وخاصة فيما يتعلق بخطر الفساد المالي الذي اضحى مشكلة تهدد كيان المؤسسات وخاصة المالية منها بأن يزرع عنصر الشك في تنفيذ العمليات ولذلك يولد اثارا اخرى من اهمها تعقيد الروتين في التنفيذ مما يعطل اجراءات العمل وتنفيذها بالسرعة المطلوبة استجابة لتقنيات العصر التي تتسم بسرعة الانجاز.

لذلك يعبر عن الفساد المالي بأنه مرض يستبطن امراض عدة تهدد كيان المؤسسات التي تسعى الى خدمة المجتمع.

وسنناقش في دراستنا موضوعات مختارة تصب في صلب الدراسة تتمثل في الآتي:

المحور الاول: بيئة الرقابة Environment of Control.

المحور الثاني: اجراءات الرقابة الداخلية. Procedures of Internal Control.

المحور الثالث: الطرق الرقابية في تشخيص نواحي الفساد المالي والحد منها ومعالجتها Methods of Control for monitoring-processes about Financial deterioration.

وتتناول الدراسة في حيثياتها جانبين احدهما نظري والآخر عملي .

مشكلة البحث:

يترتب على أداء الرقابة الداخلية عنصران مهمان يمثلان مشكلة الدراسة التي نحن بصدد حلها هما:

الاول: تعد الرقابة اداة تحقيقه ذات مصداقية في الكشف عن الخلل في اجراءات تنفيذ عمل المؤسسة مما يولد رد فعل لدى اولئك المنفذين خشية كشف امور لا يرغبون الكشف عنها وقد يقفون حائلا في ايجاد السبل للتنويه والتغطية مما يعرقل او يحاول عرقلة عمل الرقابة المهني.

اهمية البحث

تنشأ اهمية الدراسة من خلال تشخيص العلاقة الموضوعية بين الرقابة الداخلية كمفهوم رقابي واطار عملها المهني في المؤسسات وخاصة المالية منها مما يعني تأكيد الدور الرقابي في الحد من العمليات غير النظامية والتي قد تستبطن في طياتها مضمونا من مضامين الفساد المالي.

اهداف البحث:

يمكن تلخيص اهداف البحث من خلال محورين:

المحور الاول: تشخيص اهم المحددات التي تحد من فاعلية الرقابة الداخلية كأداة منع واكتشاف للمخالفات المالية.

المحور الثاني: الكيفية التي تسلك بها الرقابة الداخلية في تفعيل دورها لخدمة أنشطة المؤسسة ومن ثم درء المخاطر ومنها مخاطر الفساد المالي.

الثاني: قد يمارس الرقابة الداخلية اشخاصا بعيدون عن المهنة كما يحصل في كثير من المؤسسات المالية العراقية، وهذا يؤثر سلبا على أداء الرقابة وترجمة عملها في شفافية المعلومات التي اضحت ضرورية في العمل الرقابي.

فرضيات البحث:

تستند فرضيات البحث على فرضية رئيسية تشتق منها فرضيات فرعية وكما يلي:

الفرضية الرئيسية:

ان العمل المؤسسي وخاصة من الناحية المالية يستبطن في طياته بعض المشاكل التي تحد من عمل الرقابة الداخلية مما يعني ان هذه الرقابة قد لا تؤدي دورها الفاعل المرسوم لها وفقا لسياقات الرقابة المتعارف عليها مما يعني تعطيل آليات اكتشاف الخلل ومنها ما يتعلق بالفساد المالي نظرا لوجود بيئة ملائمة في الحالة العراقية لهذا الفساد .

الفرضيات الفرعية:

يمكن اجمال مفهومها بانها فرضيات تابعة عن كيفية التحقق من الدور الفاعل للرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي حيث تشخص هذه الفرضيات عن وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات محل الدراسة مما يولد عدد من المشاكل والصعوبات في اكتشاف الخلل المالي.

حدود البحث:

لغرض الاحاطة بموضوع البحث بما ينسجم والهدف المقصود فقد جاء التحديد المكاني في عينة مختارة من مراقبي الحسابات اضافة الى جهات رقابية مختارة منها البنك المركزي العراقي دائرة الرقابة وديوان الرقابة المالية اما التحديد الزمني فهي فترات حددت ما بين 2006-2008

اساليب جمع البيانات والمعلومات:

اعتمدت الدراسة على الابحاث والدراسات والمصادر العربية والاجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث وكذلك استمارة استبيان مصممة للغرض المقصود اضافة الى المقابلات الشخصية والمواقع الالكترونية.

منهجية الدراسة:

لغرض تحقيق اهداف البحث واختبار الفرضيات استخدم الاسلوب الوصفي التحليلي

(Analytical Descriptive Approach) اذ تم الاطلاع ميدانيا على نشاطات الجهات الرقابية المختارة والتي تقوم بتدقيق نشاطات المؤسسات محل البحث وهي (المصارف بشطريها الحكومي والخاص وبعض الشركات الحكومية الممولة ذاتيا) وذلك من اجل التعرف على مدى تقييمها لنشاطات الرقابة الداخلية في تلك المؤسسات وفعاليتها في تشخيص معوقات تنفيذ العمل ومدى التزامها بالضوابط المهنية من حيث كشف الخلل وخاصة في ما يتعلق بالفساد المالي.

ويمكن تقسيم منهجية البحث الى قسمين:

1- الاطار النظري: وقد تناول هذا الاطار اهم الافكار التي تطرقت اليها الدراسات الوصفية والاستنتاجات التي تم استخلاصها من هذا الاسلوب بما ينسجم وحيثيات البحث.

2- الاطار العملي: وقد استند هذا الاطار على الدراسة الميدانية اذ صممت استمارة استبيان (مرفقة بالبحث) تم توزيعها على الجهات الرقابية المستهدفة في عينة البحث وقد تم استخلاص نتائج ذات صلة بفرضيات البحث التي يبني من خلالها التصور الكامل عن دور الرقابة الداخلية في الحد من الخلل المتوقع والذي يمهد لبيئة حاضنة للفساد المالي

الاطار النظري للدراسة

يمكن تتبع معنى ومفهوم الرقابة الداخلية من خلال ادبيات الفكر المحاسبي والتدقيقي اذ اشارت كتابات عديدة بصورة مباشرة وغير مباشرة الى هذا المعنى والمفهوم فضلا عن البحوث العديدة في هذا المجال ولكن ركزنا على الخلاصة المستفادة بما يخدم الجانب العملي للتطبيق اذ نحتاج للدخول مباشرة الى سببب الخلل وكيفية معالجته بأسلوب يتصف بالواقعية والمنهجية.

وبناء على ماتقدم فقد ركزنا على عدة نقاط تخدم هدف البحث وحيثياته وفقا للمحاور الآتية:

المحور الاول: بيئة الرقابة: Environment Control

تعني بيئة الرقابة الاجراءات التي توفرها ادارة المؤسسة والتي تشكل في اطارها العام الجو المناسب للعمل الرقابي وتمكن جهاز الرقابة الداخلية من القيام بواجباته ضمن تصور معقول (COSO Definition)¹.

وهذا المعنى يتطلب من ادارة المؤسسة ما يأتي (Edo. Donnell 2005) :

1-وجود هيكل تنظيمي: مكلف بأنجاز الاعمال وهناك توصيف للوظائف بحيث تحدد المسؤوليات والواجبات والصلاحيات.

2- سياسات التشغيل: وتعني وجود خطة عمل واضحة عن كيفية الصرف واجراءاته من الناحية المالية وكذلك صلاحيات المخول بالصرف والجهة النهائية التي تصادق على الصرف لأن ضبابية الاجراءات تؤدي الى تجاوز الصلاحيات او امضاء الموافقة من قبل شخص غير مخول ومن ثم فقدان تسلسل الموافقات مما يعطي مدخلا للفساد المالي الذي نحن بصدد.

3- الرقابة الادارية: وهذه نقطة جديرة بالاهتمام اذ توجد وظيفة التدقيق الداخلي ضمن تشكيلات الهيكل التنظيمي وخاصة بالنسبة للمؤسسات التي ترتبط باعمال مالية مثل وزارات الكهرباء والاسكان والتجارة والشركات التابعة لوزارة الصناعة والمعادن وغيرها حيث ترتبط وظيفة التدقيق الداخلي بأعلى سلطة ادارية في الهيكل التنظيمي كي تخرج من سيطرة التأثيرات في صلاحياتها ومن ثم فحص عمل الرقابة الداخلية للتأكد من كفاءته وانه يعمل ضمن الضوابط وا لاجراءات مما يعني رقابة مانعة للحد من الفساد المالي.

المحور الثاني: اجراءات الرقابة الداخلية:

تعد اجراءات الرقابة الداخلية من الاهمية بمكان في كشف الانحرافات المالية ولذلك فانها تمارس في اتجاهين:

¹ www.coso.org/publications/executive_summary_interrgrated_framework.htm

الاتجاه الاول: التأكد من سير العمل وفق الضوابط المقررة بما يعني تجنب اية معاملات لا تتخذ الاتجاه الصحيح ويلخص احد المواقع هذا الاتجاه (SEC Interpretive Guidance 2007) بعبارة ان الرقابة الداخلية ومن خلال عمليات التشغيل تتأكد من التقارير المالية ومن آليات رقابة التشغيل (Operational Control) بانها صممت لأتجاز اهداف التشغيل في المؤسسة (الكخن 2001).

الاتجاه الثاني: التأكد من ان العمليات التي تم تمريرها ولم تتجاوز صلاحيات الصرف وانها تمت وفقا للاجراءات الصحيحة.

ويشير احد الباحثين الى هذا المعنى (Matti Mattila 2008)¹ بأن الرقابة الداخلية في مجريات اجراءاتها تأخذ مجالا توجيهيا انتقاديا لمجريات العمل التشغيلي ومن قبيل ذلك البيئة الاجتماعي Environment Social

والسلوك المؤثر للعاملين (Effecting behavior of employees) وكذلك هيكل الرقابة الداخلية نفسها.

ان الاجراءات المشار اليها كعينة انتقائية من كتابات عدة في هذا المجال تؤكد الحد من امكانية الالتفاف على الضوابط الداخلية من خلال تواطؤ احد الاداريين او احد الموظفين مع اطراف خارج المؤسسة او من داخلها على تمرير معاملات مشبوهة تتعلق بالفساد المالي.

ومن خلال المعنى المقصود فإن الاجراءات الرقابية يمكن ايجازها بالآتي (الحسني 1999):

- 1- فحص الدقة الحسابية والمحاسبية للسجلات والمستندات.
- 2- فحص المعاملات والتأكد من تنفيذها وفق القرارات العامة.
- 3- التأكد من ان كافة المعاملات والاحداث المالية تسجل اولاً بأول وفي الحسابات المخصصة لها وفي الفترة المالية التي تعود لها.
- 4- اجراء المقارنات اللازمة لحالات الصرف والموافقات لحالات سابقة وحالات مستجدة خلال فترات معقولة للوقوف على اسباب التباين ان وجدت.

المحور الثالث: الطرق الرقابية في تشخيص نواحي الفساد المالي والحد منها ومعالجتها:

يشكل الفساد المالي في مفهومه الحديث ظاهرة مستشرية وخاصة في الدول التي تعرضت لهزات عنيفة في فقدان بنيتها التحتية في كافة الاتجاهات مع وجود تدخلات خارجية توطر لسياستها مسوغات تفتضيها مصالحها الداخلية والخارجية مثل الحالة التي يمر بها العراق في الوقت الراهن.

وفي ظل هذه البيئة نجد بأن الفساد المالي يأخذ اشكالا ملتوية كتلوي الثعبان عندما يريد الانقضاض على فريسته.

وقد يسهم غياب الرقابة الداخلية الفاعلة في تهيئة الجو لممارسة الفساد المالي.

وتتخذ الطرق الرقابية التي تعد قنوات الرقابة الداخلية اتجاهات ذات دلالة ترتبط بالادوار والمسؤوليات التي لها علاقة بالرقابة الداخلية ومن بين ذلك ماياتي:

¹ Matti Mattial : The Escar Model (www.saunalahti.fi)

1- الإدارة: Management :

أذ تؤكد الأدبيات المحاسبية والتدقيقية ان المدير التنفيذي او المدير العام (The top manager) لديه مسؤولية تتلخص في تصميم المسارات الرئيسية للرقابة الداخلية وهو بهذه المهمة يراقب اداء المديرين التابعين له وعليهم ملاحظة ما اوكل اليهم من مهمات الرقابة الداخلية من اجل السيطرة على مجريات الامور وان تكون السبل التي تسلكها الرقابة الداخلية سبلا كاشفة وماتعة في آن واحد من تسرب اي خلل يضعف واجبات الرقابة الداخلية . (Jean. C 2002).

2- مجلس الإدارة: (Board of Directors):

كما هو معلوم ان الإدارة بمفهومها التقليدي مسؤولة امام مجلس الإدارة والذي يعبر عنه حديثا بانه يمتلك سلطة الحاكمية (Governance) ولهذا ينبغي ان تتوفر لهذا المجلس جميع المعلومات التي من خلالها يستطيع توجيه الإدارة لمعالجة الخلل الرقابي ان وجد او توفير الحماية في عدم تسرب اخطاء قد تخل في أداء المؤسسة فقد تهمل ادارة المؤسسة في مرحلة ما من عمليات التشغيل واجبات الرقابة الداخلية ولذا فان مجلس الإدارة الذي يتمتع بالقوة والفاعلية وله قنوات اتصال شاملة لنشاط المؤسسة من مالية وقانونية يستطيع تدارك الاخطاء التي تؤدي الى الفساد المالي (دهمش ، وابو زر 2003) .

3- المدققون Auditors:

ان المدققين الداخليين والخارجيين لهم دور فاعل في تشخيص مسؤوليات الرقابة الداخلية والحكم على نشاطاتها وطرح التوصيات اللازمة في الحكم على الرقابة الداخلية حيث يتبع المدقق الخارجي اساليب عدة من اجل التأكد من صحة الاثبات في السجلات ومنها اسلوب العينات الاحصائية وفق اسس مدروسة حيث لا يسع المجال لشرحها لانها خارج نطاق البحث (صيام) (2003).

ومن خلال الطروحات المشار اليها يمكننا تلخيص طرق الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي بما يأتي:

1- الرقابة المانعة: Preventive Control:

وهي الرقابة التي تحدد الاجراءات اللازمة التي تبين الارضية اللازمة لتجنب الوقوع في الخطأ المادي قبل حدوثه ففي مجال الفساد المالي تحدد محتوى الفساد المالي والظروف التي تشكل بيئة ملائمة له وفي ضوء هذه المؤشرات تسعى الرقابة الداخلية الى وضع ادوات الردع عن ارتكاب هذا الفساد مثل ايضاح العقوبات التي تترتب على كل نوع من انواع الفساد وتكون هذه العقوبات مغطاة بجانب قانوني بحيث يصعب التحايل عليه شريطة ان يكون منتسبوا المؤسسة على دراية بذلك (مطر 2003 ، الشرع 2003).

ووفقا لأراء المنظمات المهنية تعد هذه الرقابة مؤشرا لأدارة الخطر في المؤسسة ومن ذلك ما اصدرته لجنة دعم المنظمات (COSO 2004 P6)¹ اذ اشارت هذه اللجنة في تقريرها الى اعتبار الرقابة المانعة جزءا متما من ادارة الخطر في المؤسسة وهي بهذا المنحى تعد بصورة عامة اداة كفاءة وفاعلة في ادارة الخطر قبل وقوعه (عصفور 2003).

¹ Committee of sponsoring Organizations 2004 Enterprise Risk Management

2- الرقابة الجارية: Current Control

وهي الرقابة الوصفية في مجال عملها حيث يكون لديها تصور كامل عن مجريات العمل التشغيلي وانه يؤدي وفقا للضوابط والأجراءات التي تحكم اطار العمل ولذلك فأن تشخيص حالات الفساد المالي التي ترتكب اثناء ممارسة العمل لا تفلت من مسوغات الاكتشاف فيما اذا كانت الرقابة الداخلية واعية لواجباتها ومن المعلوم ان اكتشاف حالة الفساد في وقتها يؤدي الى عدم تجديد المحاولة ويمثل حالة ردع لها ابعادها الادارية (John A. 1997)

وهذا الامر له انعكاساته على مهمة مراقب الحسابات الخارجي وقد ورد في احد معايير المراجعة الدولية (المعيار رقم 400) ان هناك علاقة عكسية بين مخاطر الاكتشاف وبين المستوى المشترك لمخاطر الرقابة فمثلا عندما تكون المخاطر مرتفعة ينبغي هنا تشديد اجراءات التدقيق الخارجي والعكس صحيح 0 امين 1998 ، الزعبي 2004 .

3- الرقابة اللاحقة: Following Control

وهي تمثل الاجراءات العملية لنظام الرقابة الداخلية داخل الادارة تطبق بصورة روتينية كأجراء احترازي للحد من المشاكل التي تعترض الادارة وبذلك تعد مؤشرا ايجابيا للادارة بأن الامور نفذت كما هو مطلوب وان لا اثر للفساد المالي على سبيل المثال

وبناء على ما تقدم ينهض في مجال التطبيق العملي الأمور التي لا تستطيع الرقابة الداخلية عملها (What Internal Control Cannot Do?) وخاصة في ظل غياب هيكل تنظيمي يسهل تمرير المعاملات في خطوات متوازنة تحدد من خلالها الصلاحيات.

وتلخص بعض الدراسات المتخصصة (AICPA Audit Committee 2005)¹ ان نظام الرقابة الداخلية بحد ذاته لا يضمن ان المؤسسة تكون ناجحة ولكنها تعطي صورة واضحة عن التقدم او العجز الحاصل بالمؤسسة في تأدية اعمالها ولذلك فان الرقابة الداخلية لا تستطيع تحول الادارة غير الكفوة الى ادارة ناجحة (Marshall 2005).

الاطار العملي للدراسة

تم التركيز في هذا الجانب على الآتي:

أولاً: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من اجهزة رقابية تشرف على عمليات التدقيق والرقابة الداخلية اهمها ديوان الرقابة المالية والبنك المركزي العراقي وبعض مكاتب التدقيق الخارجي اضافة الى اجهزة تتمثل وظيفتها الرقابية مثل (دائرة الضريبة والمصارف) اذ تتعرف من خلال ما يعرض عليها من قوائم مالية للمؤسسات محل البحث لغرض التعرف على صحة تلك القوائم المالية وخاصة مايتعلق بقائمة الدخل حيث يتم التعرف على صحة احتساب الضريبة اضافة الى بعض المؤشرات الرقابية من خلال فحص القوائم المالية للمؤسسات المعنية لغرض تقييم مراكزها المالية من حيث منح الائتمان .

¹ American Institute of Certified Pubic Accountants, Inc new York 2005

وقد تم اختيار عينة عشوائية ممن لديهم الإطلاع على أعمال المؤسسات المالية وتدقيقها وقد تم توزيع (90) استمارة استبيان مصممة وفق هيكلية معينة لتعكس نتائجها حيثيات موضوع الدراسة وقد تم الاستفادة من (80) منها حيث تم تحليل نتائجها وقد وزعت الاستمارات على دائرة الرقابة الداخلية في البنك المركزي وهي تضم عددا لا بأس به من المدققين فضلا الى بعض مكاتب التدقيق الخارجي.

ثانيا: - أسلوب جمع البيانات:

فضلا عن الأبحاث والدراسات المنشورة ذات الصلة بالموضوع فقد اعتمد البحث في جانبه العملي على أسلوب الاستبانة في جمع البيانات وقد اشتملت هذه الاستبانة على أسئلة تتعلق بأهم المؤشرات التي تتعلق بالرقابة الداخلية إذ تم طرح جملة أسئلة منتقاة تناولت اوجه الرقابة الداخلية ذات المساس بموضوع البحث .

ثالثا: استخدم الباحث بعض الأساليب الإحصائية الملائمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات ومنها

ما يأتي:

1- أساليب الإحصاء الوصفي: إذ تم إيجاد بعض مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت بهدف عرض نتائج الدراسة ووصف الإجابات من خلال إيجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري.

2- اختبار One sample T-Test: إذ تم استخدام هذا الاختبار لفحص فرضيات البحث.

رابعا: تحليل إجابات الاستبيانات واختبار فرضيات البحث:

لغرض معرفة المعطيات التي تناولها البحث في سبيل الوصول إلى الهدف المطلوب واختبار صحة الفرضيات فقد تم إفراغ محتويات الإجابات في جداول كي تعطي الدلالات المنطقية للنتائج وكما يأتي:

جدول رقم(1)

ضرورة الرقابة في الهيكل التنظيمي لمؤسسة مالية

النسبة	التكرار	الإجابات
80%	64	موافق
20%	16	محايد
0	0	رفض

جدول رقم(2)

ضرورة الرقابة في الهيكل التنظيمي لمؤسسة مالية

النسبة	التكرار	الإجابات
80%	64	موافق
20%	16	محايد
0	0	رفض

جدول رقم(3)

اطلاع العاملين على مضامين الرقابة الداخلية

النسبة	التكرار	الإجابات
70%	56	موافق
30%	24	محايد
0	0	رفض

جدول رقم(4)

دور ادارة المؤسسة في تفعيل دور الرقابة الداخلية

النسبة	التكرار	الإجابات
20%	16	موافق
80%	64	محايد
0	0	رفض

جدول رقم(5)

طبيعة عمل المؤسسة وملاءمته للشفافية

النسبة	التكرار	الإجابات
40%	32	موافق
50%	40	محايد
10%	8	رفض

جدول رقم(6)

دور ادارة المؤسسة في تسهيل مهمات الرقابة الداخلية

النسبة	التكرار	الإجابات
40%	32	موافق
20%	16	محايد
40%	32	رفض

جدول رقم(7)

ضرورة اخضاع التقارير المالية للرقابة الداخلية قبل اقرارها

النسبة	التكرار	الإجابات
70%	56	موافق
20%	16	محايد
10%	8	رفض

جدول رقم (8)

ضرورة ان يكون موظفي الرقابة الاداخلية من المتخصصين بالعمل المحاسبي

النسبة	التكرار	الإجابات
80%	64	موافق
10%	8	محايد
10%	8	رفض

جدول رقم (9)

الصلاحيات لموظفي الرقابة الداخلية تكون كافية لأتجاز مهماتهم

النسبة	التكرار	الإجابات
40%	32	موافق
40%	32	محايد
20%	16	رفض

جدول رقم (10)

ان معالجة الاخطاء السابقة لها اثر فعال في تفعيل دور الرقابة الداخلية

النسبة	التكرار	الإجابات
0	0	موافق
50%	40	محايد
50%	40	رفض

ومن استعراض مدلولات الجداول أعلاه نجد إن دور الرقابة الداخلية في ظل بيئة ملائمة في تنفيذ العمليات الموكلة اليها تأخذ النسب الآتية في المجموع:

النسبة	الإجابات
47%	موافق
34%	محايد
19%	رفض
100%	المجموع

وهذا مما يعزز فرضيات الدراسة إذ تشكل إجابات الرافضين الحد الأدنى للنسب بينما إجابات الموافقين الحد الأعلى وباستخدام أسلوب T-test لاختبار نتائج فرضيات الدراسة للتأكد من صحتها كانت المعطيات كما يعرضها الجدول رقم(11)

جدول رقم(11)

T- test

النتيجة	Sig	الجدولية	المحسوبة T	المحددات
قبول	0	1. 85	41. 108	هل تعتقد ان الرقابة الداخلية ضرورة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة المالية.
=	0	1. 65	29. 436	وجود تعليمات محددة وواضحة للرقابة الداخلية.
=	0	1. 75	33. 942	اطلاع العاملين على ماتعنيه الرقابة الداخلية.
=	0	1. 25	27. 776	موافقة ادارة المؤسسة على تفعيل دور الرقابة
=	0	1. 35	18. 379	طبيعة عمل المؤسسة وملائمته للشفافية.
=	0	1. 05	10. 434	دور ادارة المؤسسة في تسهيل مهمات الرقابة.
=	0	1. 65	22. 109	هل تعتقد ان التقارير المالية تخضع لعمليات الرقابة قبل اقرارها؟
=	0	1. 75	24. 292	هل تعتقد ان موظفي الرقابة لايد ان يكونوا من المتخصصين في مجال العمل المحاسبي؟
=	0	1. 25	14. 847	هل تعتقد ان تكون الصلاحيات لموظفي الرقابة الداخلية كافية لانجاز مهامهم؟
=	0	0.55	9 . 777	هل تعتقد ان معالجة الاخطاء السابقة تؤخذبالاعتبار

ويلاحظ من الجدول رقم(11) ان قيمة(T) المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية وبالتالي يتم قبول الفرضيات مما يدل على وجود علاقة إحصائية بين الرقابة الداخلية وجودة مخرجات المعطيات في عينة الدراسة من اجل الحد من الفساد المالي قدر الأمكان.

وباستخدام أسلوب الإحصاءات الوصفية لأراء العينة حول تأثير دور الرقابة للحد من الفساد المالي الذي يشكل ظاهرة ذات دلالة في مجتمع الدراسة يعرض الجدول رقم(12) ما يأتي من المعطيات:

جدول رقم(12)

الإحصاءات الوصفية حول تأثير المحددات في ظل أنظمة محاسبية الكترونية

النسبة التأثير	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المحددات
%76	%24	0.40	2.80	هل الرقابة الداخلية ضرورة تعتقد ان في الهيكل التنظيمي لمؤسسة مالية
%79	%21	0.49	2.60	وجود تعليمات محددة وواضحة للرقابة الداخلية
%78	%22	0.46	2.70	اطلاع العاملين على ماتعنيه الرقابة الداخلية
%85	%15	0.40	2.20	موافقة ادارة المؤسسة على تفعيل دور الرقابة
%84	%16	0.64	2.30	طبيعة عمل المؤسسة وملائمته للشفافية
%89	%11	0.90	2.00	دور ادارة المؤسسة في تسهيل مهمات الرقابة
%81	%19	0.67	2.60	هل تعتقد ان التقارير المالية تخضع للرقابة قبل اقرارها
%80	%20	0.64	2.70	هل تعتقد ان الصلاحيات لموظفي الرقابة كافية؟
%85	%15	0.75	2.20	هل تعتقد موظفي الرقابة بان يكونوا متخصصين في العمل لمحاسبي
%99	%1	0.50	1.50	هل تعتقد ان تكون الصلاحيات للرقابة كافية
%84	%16	0.55	2.36	المتوسط

ويلاحظ من الجدول رقم (12) ان الوسط الحسابي للمحددات مجتمعة هو 36.2 وهو أدنى من متوسط أداء القياس (3) كما بلغت نسبة التأثير للمحددات مجتمعة 84% وهي أعلى من النسبة المعتمدة في هذه الدراسة وهي 60% كم يلاحظ انخفاض معامل الاختلاف عن النسبة المعتمدة في الدراسة وهي 50% مما يدل على وجود انسجام واضح بين إجابات عينة الدراسة وانخفاض التباين بينها مما يعزز فرضيات البحث.

النتائج والتوصيات

من خلال استعراض معطيات الدراسة في جانبها النظري والعملية تم استخلاص بعض النتائج والتوصيات ومنها ما يأتي:

أولاً: النتائج:

- 1- هناك العديد من العوامل التي تؤثر على موضوعية الرقابة الداخلية في تأدية عملها ومنها بعض المحددات ذات طبيعة ادارية..
- 2- تعتبر طبيعة عمل الرقابة الداخلية وخصوصيتها وتنوعها ذات تأثير في ايجاد قرارات مفيدة للادارة.
- 3- تعتبر الرقابة الداخلية نظام فعال في تشخيص عمليات الخلل في عمل الادارة وخاصة فيما يتعلق بالامور المالية ودرء مخاطرها..
- 4- يعتبر التأهيل العلمي والعملية لموظفي الرقابة الداخلية مكملاً في تعزيز اداء العمل لوظيفتي التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي.
- 5- تعتبر طبيعة النظام المحاسبي للعمليات التشغيلية وكيفية تنفيذها من المؤثرات في إيجاد نظام رقابة داخلية فعال يخدم في تشخيص المعوقات التي تعد حاجزا يعوق اكتشاف مسوغات الفساد المالي.
- 6- عدم التزام ادارة المؤسسة بالقوانين والانظمة مما يعني خلل في الرقابة الداخلية ويؤدي ذلك الى احتمالية وجود عدد من الانحرافات والتجاوزات التي تعد من الفساد الاداري والمالي.
- 7- ان ضعف الرقابة الداخلية قد يشكل عائقاً لعمل مراقب الحسابات وخاصة من ناحية الاطلاع والوقت المحدد له في انجاز مهمته بالصورة المطلوبة.

ثانياً: التوصيات:

بناء على النتائج السابقة وبهدف تشخيص دور الرقابة الداخلية

- 1- إعادة النظر في الطرق التقليدية للرقابة الداخلية بما يواكب التطور التكنولوجي.
- 2- تأهيل موظفي الرقابة الداخلية عن طريق التدريب والدورات الخاصة بما يؤدي إلى تفهمهم للعمل الرقابي وطبيعة العمليات المالية التي قد تشكل بيئة للفساد المالي..
- 3- وضع معايير وقواعد واضحة لتنظيم العلاقة بين جهاز الرقابة الداخلية ونشاط المؤسسة بما يعزز حيادية هذا الجهاز في تشخيص عمليات الخلل المادي .
- 4- التخطيط الجيد لعملية الرقابة الداخلية بحيث يكون هذه الرقابة وسيلة الادارة الفعالة في تشخيص معوقات العمل وتشجيع العوامل الايجابية
- 5- تقييم الأخطار الإستراتيجية في العمل المصرفي بحيث يكون التدقيق الخارجي عنصر فاعل في البيئة على ذلك.

المراجع العربية:

- 1- الحسني، صادق. 1999 استقلال المراجع-دراسة تحليلية مقارنة-في ضوء المعايير الدولية والتشريعات المهنية.مجلة دراسات-الجامعة الأردنية-مجلد 26 العدد 1 ص 52-72.
- 2- الكخن، دلال. 2001 أخلاقيات المهنة وأتعب المدققين.بحث مقدم المؤتمر جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.
- 3- أمين، خالد. 1998 التدقيق والرقابة في البنوك.دار وائل-عمان.
- 4- الزعبي، محمد وطلافة، عباس 2004.النظام الإحصائي spss.دار وائل-عمان.
- 5- جربوع، يوسف. 2000. مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق.دار الوراق-عمان.
- 6- دهمش، نعيم وأبو زر، عفاف. 2003.الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة.بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني الخامس، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.
- 7- صيام، وليد. 2003.العوامل المؤثرة على استقلالية مدقق الحسابات في ظل التشريعات المهنية. بحث مقدم إلى المؤتمر اعلمي المهني الخامس، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.
- 8- عصفور، محمد. 2003. تقييم العوامل المؤثرة في تدقيق الحسابات في الأردن. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني الخامس، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.
- 9- مطر، محمد. 2003. دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي.بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني الخامس، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.
- 10- لشرع، مجيد والنجار، محمد. 2003. تأثيرات التحكم المؤسسي على استقلالية مدقق الحسابات. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني الخامس، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

المراجع الأجنبية:

- 1-American Institute of Certified Pubic Accountants,Inc new York 2005
- 2-Committee of sponsoring Organizations 2004 Enterprise Risk Management
- 3-Edo, Donnell and Joseph.J 2005 the Halo Effect in Business Risk Audits: Can Strategic Risk Assessment Bias Auditor judgment about Accounting Details? The Accounting Review vol80 n03 (January) p.921-924.
- 4-Jean C.Bedard and Lyn ford E. 2002. The Effects of decision Aid orientation on Risk Factor identification and Audit test planning. The Auditing Journal (September) p.41-45.
- 5-John A.Brozovsky and R. David Mautz V.1996. Auditing.TheJournal of Auditing Practice and Theory Vol 15 no 2(sptmber) p.1-7.
- 6-Marshall A. Geiger K. and Dasaratha V. 2005. Recent changes in Association between bankruptcies and prior Audit options. Auditing: Journal A Journal of practice and theory (may) vol 24 no 1 P.21-35.
- 7-Matti Mattial: TheEscar Model(www.saunalahti.fi)
- 8-Richard Dusenbury , Jane L. and Stephen Wheeler. 1996. An Empirical study of Belief-Based and probability-Based specifications of Audit Risk. Auditing: A Journal of Practice and Theory vol15 no 2 P20,12-16.
- 9-www.coso.org/publications/executive_summary_intergrated_framework.htm
- 10- www.sec.gov/rules/interp20.

The Internal Control & its Guidance for Prevent the Financial Corruption

“ Practical Study in Controllers Sides”

Ass.Prof. Dr. Majeed Alsharra

Al-Mustansiriya University

Abstract:

The Internal Control in it is accounting concept is a tool of prevent and discover for financial affairs .It is from prevent side point of view updated the procedures for management which take place for prevent the financial frauds. From discover side it is done by specialized people and they have knowledge about the ways for release of the funds and it is confirmation and expenditure.

All procedures and polices relate to the reliability of financial reporting timely feedback on the achievement of operational of strategic goals and compliance with laws regulations.

From other side the Internal control refers to the actions taken to achieve a specific objectives(e.g., how to ensure the Organization payments to third parties are for valid services rendered).Internal Control procedures reduce process variation leading to more predictable outcome.

Through the target meaning the internal control means the guide which prevent the financial deterioration which means take the funds with out of rights by cheating methods.

From the above mentioned we conclusion that the internal officials will be with high skills and professional for signalize the errors and take care with discovery and prevent control For that internal control plays an important role in the prevention and detection of fraud.